UNITED ARAB EMIRATES
MINISTRY OF ECONOMY

الإمارات العربية المتحدة
وزارة الاقتصاد

تقرير

"الاقتصاد الرقمى فى الامارات"

إعداد

الدكتورة / نيفين حسين

خبير اقتصادي

إدارة الدراسات الاقتصادية

إشراف

الأستاذة / ندى الهاشمي

مدير إدارة الدراسات الاقتصادية

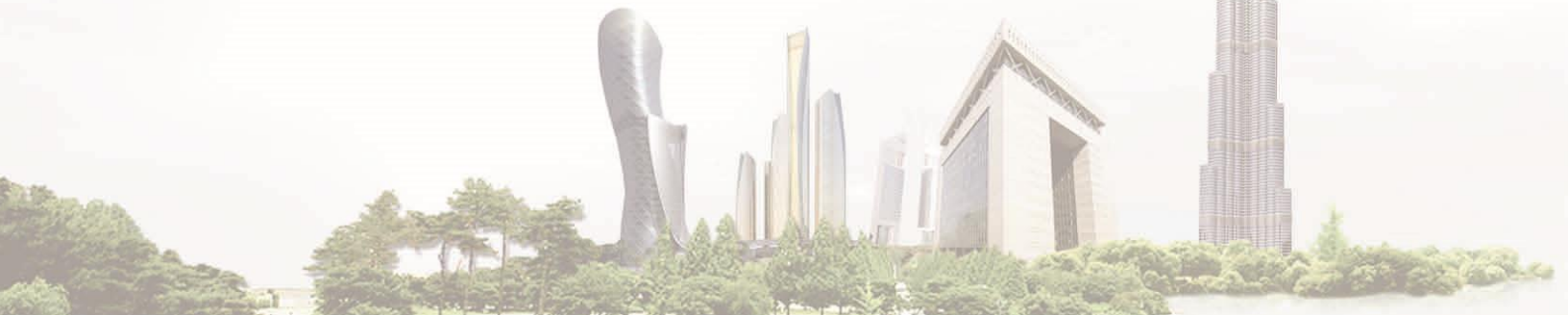

يعتبر التحول الرقمى وريادة الأعمال من الدعائم الرئيسية التى تسهم فى إعادة التوازن للاقتصاد المحلى وتعزيز النمو عبر مختلف القطاعات إضافة إلى خلق فرص عمل جديدة لعدد كبير من الشباب فى المستقبل . وقبل سنوات عدة كانت التكنولوجيا أحد قطاعات الأعمال القائمة بذاتها، إلا أنها تشكل اليوم العمود الفقري لمختلف القطاعات حول العالم.

مفهوم الإقتصاد الرقمي:

تتعدد التعريفات التي تتناول هذا المصطلح بشكل كبير، ومن أهم التعريفات التي تناولت هذا المفهوم هو "الاقتصاد الرقمي عبارة عن الاقتصاد القائم على الانترنت أو اقتصاد الويب"، أو هو عبارة عن "الاقتصاد الذي يتعامل مع المعلومات الرقمية، الزبائن الرقميين والشركات الرقمية، التكنولوجيا والمنتجات الرقمية". كما يمكن تعريفه على أنه التفاعل والتكامل والتنسيق المستمر بين تكنولوجيا المعلومات والاتصال من جهة، وبين الاقتصاد القومي والقطاعي والدولي من جهة أخرى، بما يحقق الشفافية والفورية لجميع المؤشرات الاقتصادية المساندة لجميع القرارات الاقتصادية والتجارية والمالية في الدولة.

أهمية الإقتصاد الرقمي:

يعمل الإقتصاد الرقمي على نشر ما يسمى بمجتمع المعلومات والمعرفة، أو ما يطلق عليه إقتصاد المعرفة، وبالتالي يحقق الاقتصاد الرقمي مجموعة من المزايا في إطار تحقيق هذا الهدف، ومن اهمها ما يلي:

- يعتمد على العقول البشرية بشكل رئيسي، أما بقية الأمور الأخرى فتعتبر مساندة له باكثر من كونها محرك اساسي في الاقتصاد.
- تحسين المراكز التنافسية: حيث تقوم تكنولوجيا المعلومات وأدواتها المختلفة مثل (الانترنت) في تحويل وتغيير أنماط الأداء الاقتصادي في المال و الأعمال و التجارة و الاستثمار من الشكل التقليدي إلى الشكل الفوري.
- زيادة اندماج اقتصاد الدولة في الاقتصاد العالمي وزيادة فرص التجارة العالمية والوصول إلى الأسواق العالمية و القطاعات السوقية التي كان من الصعب الوصول إليها في الماضي.
- سهولة اتخاذ القرارات: يمكن من خلال الاقتصاد الرقمي الحصول على المعلومات بسهولة جدا، وبالتالي تساعد مهارات إدارة المعلومات على الاستخدام الفعال لها وتوظيفها لخدمة القرارات والسياسات الاقتصادية في مختلف الدول.

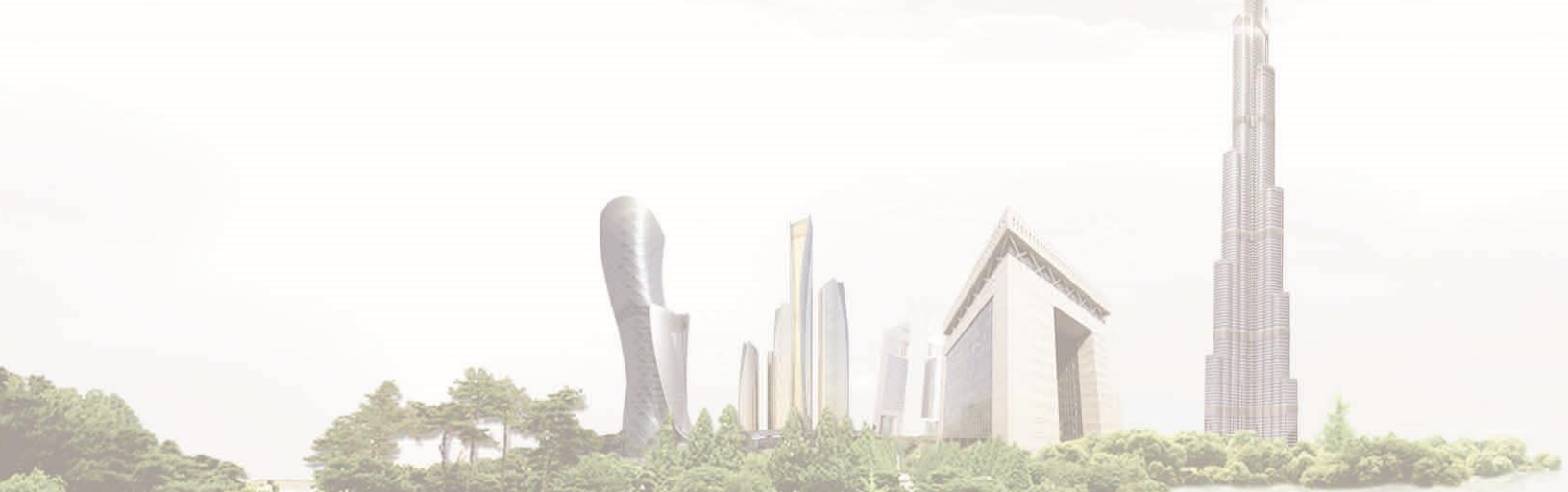

أهم تطبيقات الاقتصاد الرقمي:

يمكن استخدام الاقتصاد الرقمي في الكثير من المجالات والتي يتمثل أهمها فيما يلي:

- التجارة الإلكترونية: عن طريق إستخدام تكنولوجيا المعلومات والإتصال في تبادل السلع والخدمات والمعلومات.
- التسويق الإلكتروني: ويتم من خلال إستخدام تكنولوجيا المعلومات والإتصال في تحقيق الأهداف التسويقية من خلال شبكات الإتصال المباشر وإتصالات الحاسب والوسائل التفاعلية الرقمية.
- الإستثمار الإلكتروني: من خلال محاولة الإستفادة من إمكانيات الشبكة وما توفره من معلومات وآليات لإتخاذ قرارات الإستثمار وبخاصة في مجال أسواق المال.

أبرز التحديات التي تواجه الاقتصاد الرقمي:

- غياب البنية التحتية الداعمة لقيام مثل هذا النوع من الإقتصاد في الكثير من الدول.
- إنعدام الثقة في إجراء المعاملات الإلكترونية، مثل السداد بوسائل إلكترونية، أو التصديق الإلكتروني للوثائق.
- ارتفاع تكلفة استخدام الإنترنت في الكثير من الدول النامية مقارنة بمتوسط دخول أفراد تلك الدول.
- ضعف الموارد البشرية وغياب الخبرات التكنولوجية اللازمة لمثل هذا النوع من التعاملات التكنولوجية.

الاقتصاد الرقمى فى دولة الامارات العربية المتحدة:

وتتخذ حكومة الامارات خطوات ملموسة لتأسيس اقتصاد رقمى والاستفادة من الايجابيات والفوائد التى يوفرها التحول الرقمى ، مستفيدة من تاريخها العريق وسجلها الحافل باطلاق المبادرات التى تشجع على الابتكار ، وقد مهدت مبادرة مؤسسة دبى للمستقبل (مليون مبرمج عربى) الطريق للمضى قدماً فى هذا الاتجاه .

مما لا شك فيه أن الاقتصاد الرقمي في المنطقة يعد بإمكانات هائلة، إضافة إلى تمتع جيل الشباب بمهارات وخبرات رقمية كبيرة، فضلاً عن أن هناك فرصاً هائلة للاستفادة من عوائد ديموغرافية معززة رقمياً.

ومن أجل تعزيز مكانة دولة الإمارات العربية المتحدة على الخريطة العالمية كمركز عالمي للتكنولوجيا والابتكار، ينبغي أن يكون العمل على تعزيز خبرات ومهارات الشباب الرقمية على رأس أجندتنا للمستقبل.

وفي الواقع، تعد الإمارات من بين أكثر الدول تطوراً في مجال التكنولوجيا وتبني التقنيات الحديثة،وبالفعل تمتلك الإمارات واحدة من أعلى معدلات انتشار الهواتف الذكية مقارنة مع عدد السكان بنسبة تتعدى 100%،إلا أنه هناك حاجة ماسة إلى تعزيز كفاءاتنا الرقمية والتكنولوجية ، مما يجعلنا قادرين على استخدام برمجيات الحاسوب والتكنولوجيا لحل المشكلات التي يمكن أن تعترضنا .

إن خلق بيئة للتفكير الحوسبي، سيساعد على تطوير عقليات متقدمة تؤدي بدورها إلى تحفيز التفكير النقدي. وسيساهم ذلك بلا شك بتهيئة الشباب للتعلم وتطوير مهاراتهم في المستقبل.

ولذا فامامنا مهمة محو الأمية الرقمية وتعزيز مهارات الشباب بطرق وأشكال متعددة منها :

أولاً: إنشاء بنية تحتية متطورة لدعم التحول الرقمي ودعم الرؤى طويلة الأمد.

ثانياً: تعزيز الأجندة الخاصة بخلق فرص العمل.

الاقتصاد الرقمى وفرص العمل المستقبلية:

وستتطلب العديد من فرص العمل المستقبلية فى قطاعات عدة مثل الزراعة والصناعة والرعاية الصحية والنقل وغيرها، أن يتمتع المرشحون للوظائف بخبرات ومهارات رقمية وبرمجية. ومع التطورات التي تشهدها تقنيات الذكاء الاصطناعي والأتمتة بوتيرة متسارعة، سيؤدي ذلك ولو مؤقتاً إلى تراجع الحاجة للعامل البشري، ويعتبر ذلك مصدر قلق للكثيرين، ولكن بحكم معرفتنا بالتاريخ، فإن مثل هذا الأمر لن يدوم، حيث سيتم إعادة توجيه القوة العاملة لتتولى المزيد من فرص العمل المتقدمة.

في الماضي، كان الحل الوحيد لملء شواغر الوظائف الجديدة في الدولة هو استقطاب المواهب من الخارج، لكننا نتطلع اليوم إلى مبادرات أكثر استدامة لضمان أن تتولى المواهب الوطنية زمام الأمور والقيادة لتعزيز مكانة دولتنا وموقعها على الخريطة العالمية عبر مبادرات خلاقة تمكنها من مواجهة التحديات المستقبلية.

وتكمن التحديات القادمة ليس في توفير فرص عمل للجميع فحسب، وإنما بالعمل على خلق قوة عاملة وطنية تتحلى بالمسؤولية وتمتلك المهارات والخبرات اللازمة.

ولقد أوردت دراسة «الإيكونومست» حول تعزيز الاقتصاد الرقمي في الإمارات أن الاقتصاد الرقمي يساهم بنسبة 4.3 % من الناتج المحلي. كما أوضحت مدى أهمية تحقيق مبادئ الاقتصاد الرقمي في منظومة الاقتصاد الوطني في الإمارات، لإنسجامه مع توجهات حكومة الدولة الرامية إلى تعزيز تكنولوجيا المعلومات والاقتصاد المعرفي في كل مجالات العمل الاقتصادي.

الاقتصاد الرقمى والخطط الاستراتيجية لدولة الامارات العربية المتحدة :

أن الخطط الاستراتيجية لاقتصاد دولة الامارات ترتكز بشكل رئيس على الاقتصاد الرقمي، لأنه يساهم في خلق فرص حقيقية للاستثمار الأجنبي المباشر. فقد أحتلت الامارات المرتبة الأولى دولياً في استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وكفاءة الحكومة، وفي تغطية شبكة الهاتف الخليوي، وفي أهميتها ضمن رؤية الحكومة.

كما تحتل الامارات المرتبة الثانية في المشتريات الحكومية للتكنولوجيات المتقدمة، والرابعة في كلاً من اشتراكات الهاتف الخليوي لكل 100 ساكن، وفي تأثير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الحصول على الخدمات الأساسية وفي استخدامها من الأعمال إلى المعاملات التجارية وفي القوانين، فضلاً عن احتلالها المركز السادس في استخدام الشبكات الاجتماعية الافتراضية والمركز السابع في تأثير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في نماذج الأعمال التجارية وفي مستوى الشركة.

ان تطوير الاقتصاد الرقمي سيساهم في تعزيز دور الشباب المواطنين في تشكيل العصر الرقمي للاقتصاد، معتمدين في ذلك على إبداعاتهم في مجال التكنولوجيا والإنترنت والعالم الرقمي.

ولقد أظهرت الاحصاءات ان المواطنين يساهمون في قيادة التحول الرقمي في الدولة، كون معدلات استخدام الهواتف الذكية في الدولة تصل إلى 100 % ووسائل التواصل الاجتماعي تزيد على 70 %.

وأوردت نتائج دراسة «الإيكونومست» حول تعزيز الاقتصاد الرقمي في الإمارات ،أن الاقتصاد الرقمي في الدولة يساهم بنسبة 4.3 % من الناتج، في حين تتراوح المعايير العالمية عادة من 6 % إلى 8 % من الناتج. كما أوضحت الدراسة بأن 40 % من سكان الإمارات يستخدمون الخدمات الرقمية الحكومية أكثر من مرة في الأسبوع.

كما أوضحت الدراسة ان الإعلام الترويجي المطبوع التقليدي انخفض في شكل لافت، مما يشكل تحدياً لتحول وسائل الإعلام الإماراتية المختلفة نحو تعزيز عروضها الرقمية، من خلال الاستثمار في نماذج الإعلانات الرقمية الأكثر تطوراً.

وفي قطاع التجزئة رصد تباطؤاً في مبيعات التجزئة التقليدية في الإمارات، في مقابل نمو سريع للتجارة الإلكترونية في زيادة المبيعات.

ولقد لوحظ تحسن ملحوظ في تجربة المستخدم الرقمي، إذ بدأت المصارف الإماراتية الاستثمار في الخدمات المصرفية الرقمية، في ظل التوجه الملحوظ إلى زيادة اعتماد التجارة الإلكترونية والمدفوعات الرقمية عبر النظام الإيكولوجي».

وأخيراً يمكننا ان نوجز التقرير إلى أن الإمارات حققت تقدماً ملحوظاً، تجاه الاستثمار في التعليم الرقمي وتعزيز الابتكار الرقمي في القطاعين العام والخاص. ولتوسيع نطاق هذه المكاسب ودعم النمو المستمر للاقتصاد الرقمي، نرى أهمية أن تعمل الحكومة على تغذية سوق العمل بالكوادر والمهارات البشرية، التي تتمتع بالقدرة العلمية والمهنية العالية في الاقتصاد الرقمي.